

تتضمن 4 مشروعات لتحسين الخدمات الإلكترونية

9 ملايين دينار للإنفاق على تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

كثبت سمر أمين:

في ظل التطور التقني والثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم، قدرت جهات استشارية اقتصادية التكلفة التقديرية لتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للعام الحالي بنحو 8.7 ملايين دينار، حيث أن ادمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البنية التحتية الحضرية يعد معياراً لاختبار مدى تطورها، فضلاً عن إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام.

وأشار تقرير متابعة المشروعات التنموية المدرجة ضمن خطة التنمية (2020 / 2019)، أنها تتضمن 4 مشروعات تنموية لتحسين الخدمات الإلكترونية وتوسيع نطاقها واتاحتها للجميع،

| المشروع | الجهة المسؤولة |
|---|-----------------|
| شبكة الألياف الضوئية بين المقاسم | وزارة المواصلات |
| الشبكة الضوئية الكبرى (المرحلة الثانية) | وزارة المواصلات |
| الشبكة الضوئية الكبرى (المرحلة الثالثة) | وزارة المواصلات |
| نسبة البث والأرشيف الرقمية | وزارة الإعلام |

ولتحسين خدمات الاتصال المحلي والسدولي وخدمات الإنترنت الأخرى، وأيضاً لتوسيع استخدام الخدمات الإلكترونية في تقديم مختلف الخدمات الحكومية، بالإضافة إلى تطبيق نظم بنية تحتية وانظمة حديثة وأمنها توفر

نهجا استراتيجياً متكاملًا للاستدامة والذكاء.

وأوضح أن الحكومة تواجه تحديات هامة لتنفيذ المشروعات البرزها مدي نجاح الحكومة في دعم التكنولوجيا الحديثة، الأمر الذي يعكس ترتيب الدولة في مؤشر النجاح الحكومي

في دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 116 من بين 139 دولة بترتيب نسبي 83%. وذلك وفق التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات لعام 2016 والذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. وأفاد بأن بيئة الاستثمار والأعمال في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات تواجه عدداً من التحديات، حيث بلغ الترتيب النسبي للكويت في مؤشر كفاءة الخدمات اللوجستية 37%، الأمر الذي يستدعي التنسيق بين تبادل المعلومات وتدقيق الشحنات، فضلاً عن وجود إدارة مركزية لإدارة الخدمات اللوجستية.

وتابع أن أهم السياسات التي يعتمد عليها تنفيذ المشروعات الأربعة يكمن في تشجيع القطاع الخاص لليلعب دوراً أساسياً في تقديم خدمات الاتصالات والبريد.

«التجارة» تلزم الشركات بتعيين خبير ائتماري لكل أنواع التأمين



أصدرت وزارة التجارة والصناعة قراراً ألزمت بموجبه شركات التأمين بتعيين خبير ائتماري لكل أنواع التأمين وموافاة القطاع المختص بما يفيد ذلك.

وقالت الوزارة في بيان أمس إن العمل بهذا القرار يبدأ اعتباراً من الأول من شهر يوليو المقبل لافتة إلى أنه يشمل كل أنواع التأمين بعد أن كان مقصوراً في السابق على وثائق التأمين على الحياة. وأشارت إلى أن هذا القرار جاء بالتعاون والتنسيق مع جمعية المحاسبين والمقيدين الكويتية.

يذكر أن الخبير الائتماري متخصص بنظريات وتطبيقات علوم الرياضيات والإحصاءات ويعنى في ذلك بقياس المخاطر المستقبلية وما ينتج عنها من مشكلات ويمكن له المساهمة في نقاط كثيرة بمجالات التقاعد والتأمين بأنواعه وتغطياته المختلفة.

سوق أبوظبي ارتفع بأكثر وتيرة في 9 أشهر

رحب سوق أبوظبي للأوراق المالية خلال شهر أبريل نحو 24.7 مليار درهم، مدفوعاً بقطاعي البنوك والطاقة، ليرتفع بأكثر وتيرة شهرية خلال 9 أشهر. وبنهاية الشهر بلغ إجمالي القيمة السوقية نحو 532.863 مليار درهم، مقابل 508.164 مليار درهم بنهاية مارس الماضي. وسجل المؤشر العام خلال أبريل ارتفاعاً بنسبة 3.61% إلى مستوى 5258.05 نقطة ليربح نحو 183.4 نقطة. وارتفع بالمؤشر العام قطاع البنوك بنسبة 5.51% بدعم من سهم أبوظبي التجاري بنسبة 5.89%، وأبوظبي الأول بنسبة 5.26%.

وحقق قطاع الطاقة مكاسب بنسبة 5.16% بدعم من سهم أدنوك بنسبة 17.12%، وزاد قطاع العقارات بنسبة 1.23%، وفي المقابل تراجع قطاع الاستثمار بنسبة 11.74%، كما انخفض قطاع التأمين بنسبة 5.26%.

وقال المحلل المالي، جمال عجاج إن الشهر الماضي شهد مرحلتين في السوق، كانت المرحلة الأولى بوجود

حركة نشطة على بعض الأسهم تقريباً وخاصة أسهم قطاع المصارف، حيث استطاع هذا القطاع تحقيق نمو كبير في مستويات الأسعار وأيضاً نسبة جيدة من حجم التداول.

وتابع عجاج أن استحقاق أسعار الأسهم التوزيعات دعمت القطاع مما دعم السوق بالرغم من وجود تراجعاً في أسعار بعض الأسهم الصغيرة. وعزا عجاج تغييب المضاربين عن السوق خلال هذه الفترة لهدوء الأسهم المضاربة حيث لم تستطع أن تتحرك خلال هذه الفترة، وبالتالي وجدنا حركة بطيئة على هذا القطاع.

وقال محللون إن النتائج المالية للشركات مع ظهور بعض المؤشرات الاقتصادية الجيدة للقطاع الخاص والوضع العام بالبلاد ككل فتح شهية بعض المتداولين للعودة إلى ضخ السيولة بالأسهم والتي وصلت إلى مستويات مغرية للشراء.

3,2 مليارات درهم التعاملات الشرائية للأجانب في الأسواق الإماراتية

| العام | أبوظبي | دبي | الإجمالي |
|-----------|---------|-----------|-----------|
| المشتريات | 945.919 | 2.588.160 | 3.534.079 |
| المبيعات | 830.518 | 2.405.107 | 3.235.625 |
| الصافي | 115.4 | 183.052 | 298.452 |

تعاملات الأجانب في أسواق الأسهم الإماراتية خلال أبريل

إجمالي المشتريات، حيث اشترى الأجانب بنحو 945.919 مليون درهم، مقابل مبيعات 830.518 مليون درهم، بمحصلة شرائية 115.4 مليون درهم. وانعكس على الأداء الشهري، عبر تحقيق الأسواق الإماراتية «دبي وأبوظبي» مكاسب سوقية قدرها 37.491 مليار درهم خلال شهر أبريل 2019.

استهل المستثمرون الأجانب تعاملات الربع الثاني من عام 2019، بإقبال على الأسهم الإماراتية خصوصاً أسهم دبي. وجذبت أسهم دبي المستثمرين الأجانب خلال شهر أبريل الماضي بتعاملات مليارية، عن أسهم سوق أبوظبي التي انحصرت كتعاملات مليونية وليست مليارية.

ووفقاً لمسح فقد سجل المستثمرون الأجانب في سوق دبي وأبوظبي صافياً شرائياً بقيمة 298.452 مليون درهم خلال دولات الشهر. وسجلت التعاملات الشرائية للمستثمرين الأجانب في كلا السوقين نحو 3.534 مليار درهم، مقابل عطلات بيعية تقدر قيمتها بنحو 3.235 مليار درهم. وفي سوق دبي المالي، سجل

المستثمرون الأجانب صافي تعاملات شرائية بقيمة 183.052 مليون درهم، من خلال عمليات بيعية 2.405 مليون درهم، مقابل مشتريات بقيمة 2.588 مليار درهم. واستحوذ سوق دبي على مشتريات الأجانب بنسبة 73% من إجمالي المشتريات بالسوق المالي الإماراتي، في حين استحوذ سوق العاصمة الإماراتية على 27% من

بورصة قطر سجلت أداءً إيجابياً في أبريل الماضي

ودعم المؤشر العام في أبريل ارتفاع 4 قطاعات على رأسها البنوك والخدمات المالية بنسبة 6.94%، ويليها النقل 4.40%، ثم التأمين 3.45%، والعقارات بـ0.94%، بينما تراجع الصناعة بـ2.91%، وانخفض الاتصالات والبضائع بـ0.87%، و0.73% على التوالي.

وشهد الشهر الماضي نمو أسعار 19 سهماً تقدمها مخازن بنسبة 12.23%، بينما تراجع 27 سهماً على رأسها السينما 18.79%، وتباينت التداولات خلال الشهر الماضي، إذ تراجعت السيولة بـ19.83% لتصل إلى 5.48 مليارات ريال، مقارنة بـ6.84 مليارات ريال في مارس 2019.

سجلت بورصة قطر أداءً إيجابياً خلال شهر أبريل الماضي، مدفوعة بنمو 4 قطاعات على رأسها البنوك والخدمات المالية، وسط ارتفاع للقيمة السوقية بنسبة 2.9%، وصعد المؤشر العام بنسبة 2.67% ليغلق تعاملات الشهر الماضي عند النقطة 10376.80 رابحاً 269.38 نقطة عن مستويات مارس السابق.

وبلغت القيمة السوقية للأسهم المتداولة بنهاية تعاملات الشهر 584.39 مليار ريال (162.36 مليار دولار)، مقارنة بـ567.79 مليار ريال (157.75 مليار دولار)، في 31 مارس الماضي، بنمو شهري 2.92%.

القيمة السوقية ارتفعت إلى 32.27 مليار دينار

3,36 مليارات دينار مكاسب بورصة الكويت منذ بداية العام الماضي



• المؤشر العام ارتفع 0.22% في أبريل الماضي



تباينت المؤشرات الكويتية في شهر أبريل حيث سجل المؤشر العام نمواً بنسبة 0.22% عند مستوى 5630 نقطة رابحاً 12.2 نقطة بالمقارنة بإقفال مارس الماضي عند 5617.82 نقطة، كما ارتفع مؤشر السوق الأول بنهاية أبريل 1.01% بإقفاله عند النقطة 6047.33 بمكاسب بلغت 60.5 نقطة بالمقارنة بنهاية تعاملات مارس عند مستوى 4738.56 نقطة.

وخالف مؤشر السوق الرئيسي الاتجاه في أبريل ليسجل تراجعاً شهرياً بواقع 1.8% عند مستوى 4828.82 نقطة خاسراً نحو 88.5 نقطة بالمقارنة بإقفال مارس الماضي عند 4917.27 نقطة. وانعكست حالة تباين المؤشرات على حركة التداولات بالبورصة خلال أبريل لتتراوح أحجام التداول 0.23% إلى 3.63 مليارات سهم، مقابل 3.65 مليارات سهم في مارس الماضي، وتقلصت السيولة بشكل أكبر من الكميات، لتهبط بنهاية أبريل بنسبة 14% إلى 702.71 مليون دينار مقارنة بمستواها في مارس الماضي عند 817.19 مليون دينار. أما الصفقات الشهرية في بورصة الكويت، فشهدت ارتفاعاً بنحو 17.7% خلال أبريل لتصل إلى 141.8 ألف صفقة، مقابل 120.44 ألف صفقة في مارس الماضي.

وخلال 21 جلسة في أبريل، تمكنت البورصة الكويتية أن تخرج بمكاسب بلغت 190 مليون دينار «مليون دولار»، بارتفاع شهري بنسبة 0.6%، وبلغت القيمة السوقية للبورصة الكويتية بنهاية أبريل نحو 32.37 مليار دينار، مقابل 32.18 مليار دينار في مارس الماضي.

البورصة حددت مواعيد التداول في رمضان

التداول بسعر الإغلاق من الساعة 13.15 إلى الساعة 13.20، وجلسة الشراء الإجباري من الساعة 13.30 إلى الساعة 13.45. وذكرت البورصة أنها ستستأنف العمل بساعات التداول المعتادة للسوق ابتداءً من أول يوم عمل بعد عطلة عيد الفطر السعيد.

الافتتاح ستكون من الساعة 10.30 صباحاً إلى الساعة 10.40، وجلسة التداول المستمر من الساعة 10.40 صباحاً إلى الساعة 13.05. وأضافت أن جلسة مزاد الإغلاق ستكون من الساعة 13.05 إلى الساعة 13.15 وجلسة

كشفت بورصة الكويت عن ساعات التداول الرسمية خلال شهر رمضان المبارك بحيث يتم افتتاح التداول في السوق عند الساعة العاشرة والنصف صباحاً وإغلاق السوق الساعة الثانية ظهراً.

وقالت البورصة في بيان إن فترة مزاد

«دبي» حققت أعلى مكاسب شهرية منذ 2017

مشاهدته الأسواق خلال هذا الأسبوع، مشيراً إلى أن التحركات ستقتصر على الأسهم التي حددت موعد الكشف عن نتائج الفصلية خلال هذا الشهر الفضيل. وريح قطاع التأمين والخدمات والنقل 7.5%، و6.63%، و3.23% على الترتيب مع صعود أسهم الشركة الإسلامية العربية للتأمين «سلامة» بنسبة 17.8%، دبي للتأمين الوطنية 11.8%، أمانات القابضة 10.3%، العربية للطيران 8.5%، والخليج للملاحة 4.24%، وارتفع قطاع الاستثمار بنسبة 1.7%، بدفع من صعود سهم شعاع كابيتال بنسبة 17.5% بالغا 0.940 درهم مع اقتراب الشركة الإعلان عن الموقف النهائي من عزم مجموعة أبوظبي المالية الاستحواذ عليها بشكل كامل، إضافة إلى ارتفاع سهم سوق دبي المالي بـ4.6% بالغا 0.771 درهم.

عصام قصابية إن التداولات بسوق دبي المالي خلال شهر أبريل شهدت تفاؤلاً كبيراً من حيث الإجراءات التي اتخذتها بعض البنوك حيال رفع نسبة الأجانب وكان أبرزها بنك أبوظبي الأول. وبين قصابية أن من عوامل التفاؤل التوقعات الجيدة حيال النتائج الفصلية للشركات ولاسيما البنوك في المقدمة وهو ماظهر واضحا لنتائج بعضها والتي فاقت التوقعات مثل دبي الإسلامي والإمارات دبي الوطني، والتي شهدت تحسناً مثل أبوظبي الأول.

وقاد قطاع البنوك الصعود في السوق بنسبة 11% مع صعود سهم الإمارات دبي الوطني 17.7%، ودبي الإسلامي الذي ارتفع 5.51%. إضافة إلى صعود سهم مصرف عجمان 3.6%، ورجح قصابية أن شهر رمضان سيكون هناك هدوء بالتداولات وهو

أقرب مؤشر سوق دبي المالي خلال تعاملات شهر أبريل من العام الحالي مع اتجاه المستثمرين لشراء الأسهم وسط زيادة التفاؤل بشأن النتائج الفصلية بعد موسم توزيعات جيد لأغلب الشركات. وسجل المؤشر العام ارتفاعاً شهرياً بـ5.01% «أعلى وتيرة ارتفاع منذ يوليو 2017»، بالغا 2767.10 نقطة، ليربح 132.24 نقطة، مخالفاً لتراجعات الشهر الماضي والتي كان المؤشر وصل فيها إلى مستوى 2634.86 نقطة.

وقال محللون إن النتائج المالية للشركات مع ظهور بعض المؤشرات الاقتصادية الجيدة للقطاع الخاص والوضع العام بالبلاد ككل فتح شهية بعض المتداولين للعودة إلى ضخ السيولة بالأسهم والتي وصلت إلى مستويات مغرية للشراء. وقال المحلل الأول لدى ميناكوب للخدمات المالية

